بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور

يسعدني ويشرفني أن أكون مشاركا في الجلسة الرابعة والمعنية بصناعة النفط والغاز الطبيعي بالمؤتمر العربي الصيني الذي تتشرف مصر باستضافته.

ان صناعة النفط والغاز هي الركيزة الاساسية للصناعات الحديثة وتستحوذ علي قدر كبير من حركة التجارة العالمية وتتأثر بها قطاعات الانتاج الأخرى .

في جمهورية مصر العربية.. سعت وزارة البترول والثروة المعدنية ان تكون جزء من هذه الصناعة العالمية في كافة مراحلها بدءا من مرحلة البحث والاستكشاف مرورا بعمليات استخراج المادة الخام وتقييمها ونقلها وتصنيعها ثم تسويقها وبيعها في شكل منتجات متعددة.

السيدات والسادة الحضور

تتمثل استراتيجية قطاع البترول المصري فى 3 محاور رئيسية هي زيادة وتنويع امدادات الطاقة وادارة الطلب عليها بالإضافة إلى

تحقيق الاستدامة المالية عن طريق معالجة متأخرات الديون واصلاح منظومة الدعم ومعالجة الديون الداخلية فضلاً عن تحسين ادارة القطاع والاصلاحات الهيكلية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص من خلال التشريعات الداعمة لذلك مثل قانون تنظيم سوق الغاز.

ونجحت جمهورية مصر العربية فى تخطى كافة الأزمات والتحديات التى واجهتها خلال الفترة الماضية، وشهدت الفترة من عام 2015 حتى 2018 استكمالا للإصلاحات بهذا القطاع حيث تبنى استراتيجية استباقية الأحداث والتخطيط المبكر لتلافى حدوث أي أزمات قد تحدث ونجح في تأمين كافة احتياجات قطاع الكهرباء والصناعة والاستخدامات المنزلية من الغاز والمنتجات البترولية.

السيدات والسادة الحضور

أود الاشارة إلى أنه خلال عام واحد تم وضع 4 حقول مصرية كبرى للغاز في البحر المتوسط على خريطة الإنتاج وهى حقول ظهر وآتول ونورس وشمال الأسكندرية وتبلغ استثماراتهم حوالى 27.2 مليار دولار وباجمالى معدلات إنتاج 6.5 مليار قدم مكعب

غاز يومياً ساهمت فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى والذى يعد أحد أهم نجاحات الاستراتيجية.

فقد وصل انتاج حقل ظهر العملاق للغاز الطبيعي فى الشبكة القومية للغازات بكميات حوالي 2 مليار قدم مكعب غاز طبيعي يومياً.

فقد تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل المرحلة الأولى من مشروع إنتاج الغاز الطبيعى من حقول غازات غرب الدلتا وحقول شمال الإسكندرية وغرب المتوسط العميق (قبل موعدها بثمانية أشهر) والتي افتتحها الرئيس عبد الفتاح السيسي فى مايو الماضي بانتاج يصل لحوالي 700 مليون قدم مكعب.

بالاضافة الى استكمال تنفيذ أعمال تنمية حقل نورس بدلتا النيل ليرتفع إجمالى إنتاجه إلى حوالي أكثر من مليار قدم مكعب غاز و 10.6 ألف برميل متكثفات و 230 طن بوتاجاز يومياً.

كما تم بدء التشغيل التجريبي لحقل آتول للغاز الطبيعى فى منطقة شمال دمياط بحوالي 350 مليون قدم مكعب غاز يومياً.

السيدات والسادة الحضور

تمكن قطاع البترول خلال الفترة من أكتوبر 2013 وحتى يونيو2018 من ابرام العديد من الاتفاقيات البترولية حيث تم توقيع 87 اتفاقية بترولية للبحث عن البترول والغاز مع شركات عالمية من مختلف الجنسيات باستثمارات حدها الأدنى حوالي 15.5 مليار دولار.

ومن اجل الاستغلال الامثل والبحث عن اماكن جديدة لتواجد الزيت والغاز، فإن قطاع البترول المصري بصدد طرح أول مزايدة عالمية للبحث عن البترول والغاز بالبحر الأحمر قبل نهاية العام الحالى فور الانتهاء من معالجة بيانات المرحلة الأولى من مشروع البحث السيزمى.

السيدات والسادة الحضور

تماشيا مع الاوضاع العالمية صدر قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز بما يتيح مرونة فى سوق الغاز الطبيعي بمصر وسيتيح خيارات متعددة فى توفير الغاز للمستهلكين بالسوق المحلى لدفع النمو الاقتصادي، وعليه تم إنشاء جهاز تنظيم الغاز.

كما يتم حالياً الإسراع بمعدلات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل ضمن المشروع القومى الذى تتبناه الدولة وذلك يأتي ضمن اهتمام الوزارة بتطوير الخدمات المؤداه للمواطنين.

السيدات والسادة الحضور

إن تشغيل المرحلة الأولى من توسعات معمل تكرير ميدور بالإسكندرية أسهمت فى زيادة الطاقة الإنتاجية للمعمل من المنتجات البترولية كالبنزين عالي الأوكتين والسولار والبوتاجاز ووقود النفاثات والكبريت والفحم بنسبة.15%

بالاضافة الي تشغيل المشروع الجديد بشركة أسيوط لتكرير البترول في صعيد مصر لإنتاج البوتاجاز والنافتا المستخدمة فى إنتاج البنزين عالي الأوكتين.

كما تم الانتهاء من مشروع زيادة سعات تخزين البوتاجاز بسوهاج بصعيد مصر بتكلفة استثمارية حوالي 120 مليون جنيه وبطاقة تخزينية 6400 طن بوتاجاز، وجارى الانتهاء من اختبارات تشغيل خط أسيوط / سوهاج بدلاً من السيارات الصهريجية.

وتشمل ايضا انجازات المرحلة الحالية بدء التشغيل التجريبي لأحدث مستودع لتخزين وتداول وشحن المنتجات البترولية والذي أقامته شركة مصر للبترول بمدينة بدر بطاقة تخزينية 30 مليون لتر من السولار والبنزين بأنواعه.

وكذلك التشغيل التجريبي لرصيف استقبال الغاز المسال والتسهيلات المصاحبة بشركة سوميد بميناء العين السخنة على البحر الأحمر والتي تقدر استثماراته بحوالي 415 مليون دولار كمرحلة أولى لاستقبال وحدة تغييز ناقلات المنتجات البترولية والبوتاجاز، بالإضافة إلى الإسراع فى إنشاء عدد من المستودعات لتخزين المازوت والسولار.

هذا بالاضافة الي بدء الخطوات التنفيذية لإقامة مجمعي التكرير والبتروكيماويات فى محور قناة السويس ومنطقة العلمين.

ايضا تقدمت الأعمال فى المشروعات الجديدة الجاري تنفيذها بشركة الاسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات " أنربك" والتي تهدف لتعظيم انتاجية البنزين عالي الأوكتين للمساهمة فى تغطية جانب من احتياجات السوق المحلى المتنامية.

سعت وزارة البترول المصرية في الإسراع بخطوات الانتهاء من تنفيذ مشروع الشركة المصرية للتكرير بمسطرد باستثمارات حوالي 3.7 مليار دولار والذي يُعد واحداً من أهم مشروعات التكرير الجديدة.

كما تم االبدء في إجراءات إنشاء مصنع البولى بيوتادين باستثمارات 100 مليون دولار فى شركة ايثيدكو بالأسكندرية.

السيدات والسادة الحضور

لم يكتف قطاع البترول بالعمل علي زيادة الانتاج بل سعي لتنفيذ حالياً برنامج طموح لتطوير وتحديث قطاع البترول لمواجهة تحديات الفترة القادمة ويركز أيضاً على تحقيق القيمة المضافة والاستفادة الاقتصادية المثلى من ثروات مصر الطبيعية من خلال الصناعات التحويلية ، والمضى قدماً في تحويل مصر إلى مركز اقليمى لتجارة وتداول الغاز والبترول.

وهنا لابد من الاشارة الي أن مردود مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول يتمثل فى رفع كفاءة الأداء وخفض تكلفة الانتاج وزيادة النمو الاقتصادى من خلال جذب الاستثمارات والمساهمة في زيادة

الدخل القومى وتحسين العجز المالى وتوفير العملة الصعبة من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبى والايرادات وزيادة معدلات انتاج الزيت والغاز وخفض فاتورة الاستيراد وتأمين استدامة مصادر الطاقة لتلبية احتياجات البلاد من المواد البترولية والغاز الطبيعى ، خاصة وأن مصر نجحت فى خفض مستحقات الشركاء الأجانب إلى أقل من الثلث حتى وصلت إلى 1.2 مليار دولار وهى ما تعد أقل قيمة لمستحقات الشركاء منذ يونيه 2010 وأنه من المستهدف الاستمرار فى سداد المستحقات بالكامل تدريجياً متزامناً مع الانتظام في سداد الفاتورة الشهرية للشركاء الأجانب قيمة شراء حصتهم من البترول والغاز.

السيدات والسادة الحضور

ولا يتوانى قطاع البترول المصري عن ضمان تنفيذ الاشتراطات البيئية بكافة المشروعات البترولية لضمان كفاءة استخدام موارد الدولة الطبيعية دون الاضرار بالبيئة المحيطة ، اذ أن هذه الاشتراطات البيئية تعد أحد أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية ولها مردود ايجابى لدى المستثمرين وأن مفهوم التنمية المستدامة

يولى أهمية قصوى لتطبيق قوانين سلامة البيئة لضمان حقوق الأجيال القادمة.

أن مشروع ظهر يعد من المشروعات النموذجية في الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية ويحتذى به بكافة المشروعات البترولية الأخرى.

ان الإصلاحات والإنجازات التي حققتها وزارة البترول خلال السنوات الأخيرة وخاصة مشروعات تطوير البنية التحتية بالبترول والغاز والتوسعات لمشروعات التكرير والبتروكيماويات ومستودعات التخزين والموانئ وبشكل خاص مشروع تحويل مصر لمركز اقليمى لتجارة وتداول الغاز والبترول له مردود اقتصادى عالمي ويعطى ثقلاً سياسياً لمصر بالمنطقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،